

«الخدمات الغذائية» في دول الخليج يسجل نمواً ثابتاً رغم الظروف الاقتصادية المتقلبة

الرياض - "الرياض"

يوصل قطاع الخدمات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق المزيد من النمو مدعوماً بمؤشرات رئيسية مثل تزايد عدد السكان والقطاع السياحي والدخل المتوفر وتغير العادات الغذائية، وهو ما يعزز الطلب على الغذاء وخيارات الطعام.

ولمّا لتقرير صادر عن شركة "الماسة كابيتال"، يتمتع سوق الخدمات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات نمو قوية، حيث يُتوقع نموه بمعدل سنوي مركب يبلغ 8٪، لتصل قيمته إلى 29,3 مليار دولار بحلول عام 2020، وذلك من 21,5 مليار دولار التي سُجّلت في عام 2016 و 20,1 مليار دولار عام 2015.

ويشير التقرير إلى أن هذا النمو سيكون مدعوماً إلى حد كبير بالطبقة المتوسطة المزدهرة وزيادة انتشار سوق الخدمات الغذائية من خلال منافذ بيع التجزئة الدولية والمحلية في جميع أنحاء منطقة الخليج، ومع وصول حجم الاستهلاك الغذائي في المنطقة إلى

48,1 مليون طن متري عام 2016 من 45,8 طن متري عام 2014 بسبب توسع قاعدة المستهلكين. فإن دول مجلس التعاون الخليجي تسير حالياً نحو بناء قاعدة قوية للعلامات التجارية في سوق الخدمات الغذائية، ومن المرجح أن تستمر في تعزيز مكانتها في هذه السوق خلال السنوات المقبلة.

ومن المتوقع أن ينمو سوق دول مجلس التعاون الخليجي بقوة على أساس سنوي بسبب العديد من المحفزات التي يأتي على رأسها توسع العلامات التجارية المحلية، والتي تتطلع بدورها إلى اقتراب قدوم نحو 25 مليون سائح لحضور معرض إكسبو 2020 المنتظر.

وسيحظى هذا النمو أيضاً بدعم من اللاعبين الفاعلين في قطاع الاستثمارات الخاصة، الذين على الرغم من التباطؤ الاقتصادي، يفضلون إعادة التوازن إلى محافظهم من خلال زيادة التركيز على الاستثمار في قطاع الخدمات الغذائية وسط تزايد التقلبات وانخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، ويشير التقرير أيضاً إلى نمو قطاع الوجبات السريعة بنسبة

7,4٪، ومن المتوقع أيضاً متابعة هيمنته على السوق، يليه قطاع المطاعم ذات الخدمات المتكاملة الذي حقق نمو بمعدل سنوي مركب قدره 6٪.

ويعد الاقتصاد المرن الذي ضعف بسبب انخفاض أسعار النفط واستعاد قوته بدعم من استراتيجيات التنوع في مصادر الدخل، مسؤولاً إلى حد كبير عن نمو قطاع الخدمات الغذائية، كما أدى نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي من المتوقع أن يصل إلى 1,9 تريليون دولار عام 2021 من 1,35 تريليون دولار عام 2016، إلى ارتفاع مستويات الدخل الشخصي، وبالتالي دعم السوق لمقدمي الخدمات الغذائية في المنطقة.

وقامت حكومتى الإمارات والمملكة بالاستثمار بشكل كبير في قطاعي الفنادق والتجزئة، وهو ما يعد خطوة استراتيجية من شأنها جعل دول مجلس التعاون الخليجي وجهة واعده للمستثمرين وعلامات الضيافة، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي الهائل على قطاع الخدمات الغذائية في تلك الدول بوجه عام.